

مذكرة سياسات رقم 10

دور المرأة في الزراعة وقضايا تمايز الجنسين في سورية

سميرة صبح

من المركز الوطني للسياسات الزراعية

آذار 2006

مشروع GCP/SYR/006/ITA



دور المرأة في الزراعة وقضايا تمايز الجنسين في سورية

تلعب المرأة الريفية في سورية دوراً هاماً في الزراعة وفي تخفيف حدة الفقر من خلال تأديتها للعديد من المهام الجوهرية والأساسية مثل نثر البذار والتعشيب -الحصاد -القطاف -تربية ورعاية الحيوانات -تنظيف الحظائر -جلب الماء والحطب -الخبيز والطبخ وإعداد الطعام-الخيطة-رعاية الأطفال وغيرها من الأعمال داخل المنزل وخارجه لتكفل بذلك استدامة الأنشطة الاقتصادية لسبل عيش الأسر الزراعية. وبالرغم من ذلك فالمرأة الريفية بمقدورها الوصول لبعض الموارد والحصول على بعض المنافع ولكن قدرتها على التصرف بتلك المنافع لا يزال محدوداً وذلك بسبب توزع الأدوار التقليدية بين الجنسين التي أدت إلى وجود فجوات معنوية بينهما خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاقتصادية والتعليمية والصحية وبعض الخدمات الأخرى.

بالرغم من الجهود المبذولة منذ السبعينات لتنمية المرأة ودمجها في عملية التنمية الشاملة، إلا أن التأثير السلبي للعادات والتقاليد السائدة لا يزال يفوق تأثير التعليم في النظرة إلى تعليم المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. كما أن المعيار الاجتماعي السائد ما يزال يرى دور المرأة الأساسي في إطار الأسرة (الإنجاب - رعاية الأولاد - الأعمال المنزلية). لقد بدء منذ العقد الماضي بعملية الربط مابين مفهوم تمكين المرأة ومفهوم النوع الاجتماعي لطرح العلاقة مابين المرأة والتنمية حيث تم توفير فرص التعليم والتدريب والرعاية الصحية الأولية والأنشطة المدرة للدخل وإشراك المرأة في وضع السياسات ومساهمتها الكاملة في عملية التنمية.

لقد شهد وضع المرأة في سورية تغيراً ملموساً خلال العقود الثلاث الماضية حيث حصلت المرأة في سورية على حقوق مساوية للرجل في بعض المجالات المتعلقة بالتعليم والعمل والأمن وخدمات الرفاه الاجتماعي. ومع ذلك، فإن بعض المؤشرات التنموية مثل معدلات الأمية وتدهور الشروط الصحية وافتقار المرأة للوصول للبنى الاقتصادية والموارد الإنتاجية، كالقروض والأرض والتعليم والتكنولوجيا والمعلوماتية والتدريب وغيرها، عكست حتى بداية التسعينات مدى إغفال دور المرأة الريفية في العملية التنموية خلال تلك الفترة.

أن التشريعات والقوانين في سورية تنص على مبدأ المساواة بين كافة المواطنين و لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات بغض النظر عن الجنس إلا أن وجود فجوة مابين بعض القوانين التي هي لصالح المرأة ومابين التطبيق لا يزال يخلق نوعاً من العوائق والعراقيل في سبيل حصول المرأة على بعض المكاسب والمنافع.

دور المرأة في الاقتصاد

لقد ازدادت نسبة مشاركة النساء بعمر (15+ سنة) في قوة العمل من (18.3%) في عام 2000 ليصبح (20.1%) عام 2005 كما ازداد معدل انخراط النساء في النشاطات الاقتصادية من 12% إلى 13.3% لنفس الفترة. وبما أن معظم الإحصاءات لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية لعمل المرأة المنزلي والأسري فقد خلق ذلك نوعاً من التمييز في حساب معدل النشاط الاقتصادي للإناث. علاوة على ذلك، تُصنف غالبية النساء على أنهن غير ناشطات اقتصادياً و يُعزى ذلك إلى وضعهن كربات بيوت حيث تصل نسبتهن إلى 64% (62% في الحضر و 66% في الريف).

إضافة لذلك، فقد تم اعتماد عدد من السياسات والإجراءات من أجل إعطاء النساء الفرصة في إدارة مشروعاتهن الخاصة. ولكن بالرغم من زيادة عدد النساء العاملات إلا أن نسبة شغلهن لمناصب قيادية لا تزال ضئيلة.

دور المرأة في الزراعة

إن ارتفاع معدل هجرة الذكور المؤقتة والدائمة (الداخلية والخارجية) أدى إلى قيام النساء في الريف بالأعمال الزراعية وعملهن لساعات طويلة طيلة العام كعمالة أسرية غير مأجورة. وبالتالي تشكل العمالة المؤنثة الزراعية 81% من مجموع العمالة المؤنثة حيث ازدادت نسبة الإناث العاملات في الزراعة من 28.4% في عام 1994 إلى 58.1% في عام 2002. إضافة لذلك، تؤدي النساء في الريف السوري حوالي 70% من العمليات الزراعية (من تعشيب و ترقيع وحصاد و قطف و توضيب و الخ حيث تتطلب هذه الأعمال الكثير من الصبر والتحمل والعناء) ويتضاءل دورها بشكل كبير في عملية التسويق (فقط 0.5% من الحالات).

إضافة لمهام المرأة في الأعمال الزراعية الحقلية، أيضاً تُعتبر مسؤولة بالكامل عن العناية بالحيوانات والدواجن باستثناء عملية الرعي حيث يقوم الذكور بهذه المهمة بنسبة 37%.

وصول المرأة لمخمس أصول رأس المال

لقد تم تطبيق منهجية سبل العيش المستدامة الموصى بها من قبل قسم التنمية الدولي البريطاني والذي حدد موارد أصول رأس المال في خمس أصول رئيسية والتي من خلالها يمكن تقييم وضع الفرد من حيث قدرته في الوصول لتلك الموارد. ومن هنا تم عرض بعض البيانات حول إمكانية وصول المرأة لتلك الموارد والتصرف بها. الأصول الخمس الرئيسية هي:

1. الموارد البشرية وهي عبارة عن حالة الفرد العقلية والجسدية
2. الموارد المالية وتضم رؤوس الأموال والمدخرات والرواتب والأجور التي يتقاضاها الفرد
3. الموارد الاجتماعية وهي عبارة عن العلاقات الاجتماعية التي تربط المجتمع الواحد
4. الموارد المادية وتضم البنى التحتية والخدمات
5. الموارد الطبيعية وهي عبارة عن السلع والخدمات الطبيعية العامة

1. الموارد البشرية

- الحالة التعليمية للمرأة: إن ارتفاع مستوى تعليم المرأة من أهم عوامل إدماجها في عملية التنمية ورفع نسبة مشاركتها في القوة العاملة و رفع مستوى إنتاجية عملها. لقد بلغ إجمالي الأمية في سورية عام 2003 حوالي 17.1% وترتفع النسبة في الريف 23% (34.8% إناث و 11.7% ذكور) عن الحضر 11.8%. أما فيما يخص نسبة تسجيل الإناث في المدارس خلال 1970-2002 فقد ازدادت نسب تسجيلهن في كافة المراحل التعليمية كما يلي:

- من 35% إلى 47.2% في المدارس الابتدائية
- من 26% إلى 45.9% في المدارس الإعدادية
- من 23% إلى 49.1% في المدارس الثانوية
- كما ارتفعت نسبة الطالبات الجامعيات من 42.4% في عام 1998 إلى 46.1% في عام 2002

- نصيب النساء من فرص التدريب: غالباً لا تخصص النساء كمجموعة مستهدفة بالتدريب الفني حيث العوائق الثقافية والاجتماعية. كما أن ضيق الوقت و العوائق الأخرى تجعل من غير الممكن للنساء أن يذهبن لمواقع التدريب أو الغياب الطويل عن المنزل. إضافة لذلك، غالباً لا تسمع المرأة عن وجود فرص تدريبية بسبب محدودية التواصل مع المدربين الفنيين وعناصر الإرشاد والمنظمات الأخرى بشكل عام.

- الحالة الصحية للمرأة: يُعتبر الحمل والإنجاب من أهم الأدوار الموكلة للمرأة، وبالتالي الخصوبة العالية تؤدي إلى تعرض صحة المرأة لمخاطر صحية خطيرة وخاصة في حال وجود جهل بالأمور الصحية. ونتيجة لزيادة نسبة النساء المتعلمات والواعيات بأمرهن الصحية فقد انخفضت معدلات الوفيات بين الأمهات خلال السنوات القليلة الماضية من 143 لكل مئة ألف ولادة حية عام 1990 إلى 107 في 1993 وإلى 65.4 في 2002. كما انخفضت معدلات الوفيات بين الأطفال من 0.024 إلى 0.018 خلال الـ 15 سنة الماضية. أما بالنسبة لوسائل تنظيم الأسرة والمباعدة بين الحمل فقد ازدادت نسبة استخدام وسائل منع الحمل من 40% في عام 1993 إلى 46.6% في عام 2002 وذلك بسبب قيام الحكومة بأخذ مبادرة تأمين خدمات الصحة الريفية وخاصة في المناطق النائية وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للسكان.

2. الموارد المالية

بالرغم من العلاقة الطردية بين الأجر والحالة التعليمية إلا أنه يُلاحظ تفاوت كبير في الأجور بين النساء والرجال وفي كافة المستويات التعليمية في القطاعات غير الرسمية وغير المنظمة. كما تصل أعلى نسبة للعمالة النسائية غير المأجورة في مجموعة العمل الأسري. حيث نجد 80% من النساء العاملات يحصلن على أجر شهري أقل من 6000 ل.س مقابل 41% من الرجال، و 88% من العاملات في القطاع الزراعي الذي يضم معظم العاملات يتقاضين أجراً شهرياً أقل من 5000 ل.س مقابل 50% من الرجال. تبين الإحصائيات بأن نسبة اللواتي يعملن بلا أجر قد بلغت نسبتهن 46.3% و اللواتي يعملن بأجر 41.9% أما اللواتي يعملن لحسابهن الخاص فقد بلغت نسبتهن 10.5% وصاحبات عمل 1.3%.

أما فيما يتعلق بملكية النساء لأصول رأس المال، فنلاحظ حسب إحصاءات مسح القوة العاملة المنفذ من قبل المكتب المركزي للإحصاء عام 1995 بأن النساء اللواتي يملكن أراضي قد بلغت نسبتهن 5% فقط وبلغت نسبة المالكات لرعوس الحيوانات 4% والمالكات للآليات الزراعية 1% فقط من إجمالي عدد الجائزين.

3. الموارد الاجتماعية

يتم تحديد وصول النساء للموارد الاجتماعية من خلال شغلهن لمناصب اتخاذ القرار إن كان على مستوى الأسرة أو على المستوى العام. وبناء على ذلك، فإن التركيب الهيكلي لعمل المرأة السورية يبين ضالة عدد النساء اللواتي يشغلن مواقع اتخاذ القرار في سورية. من جهة ثانية، لا تُعتبر المرأة عاملة إلا إذا عملت خارج قريتها، في هذه الحالة لا تتمتع بكامل الحرية في اختيار كيفية التصرف بدخلها بالرغم من أن للمرأة الحق في وراثة وملكية الأرض والعقارات شرعياً وقانونياً إلا أن العادات والتقاليد السائدة خاصة في الريف يحد من ممارسة المرأة لهذا الحق بشكل فعلي و عملي.

4. الموارد المادية

حسب الإحصاء السكاني للعام 1994 في المناطق الريفية فإن 56% فقط من الأسر تتوفر لديها أنابيب مياه الشرب و 92% من الأسر تتوفر لديها الكهرباء و 29% فقط من الأسر تتوفر لديها شبكة صرف صحي حديث مما يُظهر جسامه الأعباء المنزلية التي تقع على عاتق المرأة الريفية بسبب عدم توفر البنى التحتية المناسبة.

5. الموارد الطبيعية

بالرغم من عمل المرأة في الأرض ولكن نسبة امتلاكها لها ضئيلة جداً. كما أنها لا تمتلك لوسائل النقل والآبار الزراعية.

الصعوبات

- قلة عدد النساء المالكات للموارد الإنتاجية كالأرض والحيوانات والآليات
- يغيب دور المرأة في عملية صناعة القرار إما داخل أو خارج المنزل
- تؤدي المرأة كل العمليات الزراعية اليدوية بالإضافة لتأديتها لمهام أخرى تتعلق بالنشاطات المنزلية والأسرية مما يزيد من أعبائها
- تعاني العاملات الزراعيات من ارتفاع نسبة الأمية وارتفاع نسبة التسرب من المدارس.
- تتقاضى المرأة ، وخاصة العاملة الزراعية، أجراً شهرياً أقل من العامل الرجل.
- عدم معرفة وإدراك المرأة لحقوقها السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والشرعية.
- التطبيقات غير الصحيحة للقوانين والتشريعات التي تخص توريث المرأة واستفادتها من هذا الحق.

المقترحات والتوصيات

- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء الريفيات يعيق النساء الريفيات من معرفة حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. لذا يجب العمل على زيادة الوعي لدى صانعي القرار والمخططين بمفهوم تمكين المرأة.
- تمكين المرأة من الوصول للموارد الإنتاجية والمنافع لتحسين مشاركة النساء في الزراعة.
- إزالة كل العوائق والعراقيل التي تعيق المشاركة الفعلية للمرأة في كل مناحي الحياة.

- إشراك كل المعنيين بما فيهم النساء الريفيات بعملية الحصول على المعرفة والمعلومات وعلى كافة المستويات.
- تحسين إنتاجية المرأة ورفع مهاراتها و تخفيف أعبائها المنزلية وتشجيعها على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.
- إجراء المسوحات الميدانية على المستوى الوطني حول المرأة الريفية لتحديد المساهمات الخاصة لكل من الرجال والنساء وتحديد العوائق التنموية.
- تزويد النساء الريفيات بدعم خاص كالقروض من خلال برامج مكافحة الفقر بحيث يمكنهن من البدء بمشروعات خاصة مدرة للدخل وخاصة لذوي الحيازات الصغيرة و المعيلات لأسرهن.
- اختيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد قاعدة بيانات عن الرجل والمرأة في الريف على المستوى المناطقي والوطني ووضع نظام للمتابعة والتقييم.
- تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة للمجتمع عن طريق تحريرها من كافة القيود والعراقيل التي